وهنا ذ تمام مشترك ثالث اتجه ان يقال لم لا يجوز ان يكون هذه الثالث بعينه هو الاول بان يكون بازاء الماهية
نوعان متباينان للماهية يشاركها كل منهما في تمام مشترك بين الماهية وذلك النوع ولا يوجد ذلك اي
تمام المشترك المذكور في النوع الاخر ويكون الجزء الذاتي هو بعض تمام المشترك موجودا في كل النوعين
واعم من كل واحد من تمامي المشترك فلا يكون فصل جنس هذا الاعتراض مما لا دفع له الا اذا ثبت
ان لا يجوز ان يكون للماهية واحدة جنسان لا يكونا احدهما جزء الاخر ولم يثبت هاهنا ولا بد من ترك
هذا الدليل والتمسك بدليل اخر وهو ان يقال جزء الماهية اذا لم يكن تمام المشترك بينها وبين
نوع مما من الانواع المباينة لها فاما ان لا يكون مشتركا بينها وبين جميع ما عداها او يكون مشتركا بينهما
جميع المباينات واما ان يكون مشتركا بينها وبين بعض ما عداها لا كل لا يكون تمام المشترك بينهما
وهذا الجزء لا يمكن ان يكون مشتركا بين الماهية وبين جميع ما عداها او من جملة الماهيات ماهية
بسيطة لا جزء لها فيكون هذا الجزء مميزا للماهية عن الماهيات التي لا اشتراك لها في هذا الجزء فيكون
فصلا للماهية فان قلت فعلى هذا ينحصر اجزاء الماهية في الفصل ومن الاجزاء الماهية لا يجوز
ان يكون جزء الجميع ما عداها لما ذكر ثم فيكون مميزا للماهية عما لا يشاركها فيه فيكون فصلا لها
قلت لا يكفي في كون الجزء فصلا للماهية مجرد تمييزه لها في الجملة بل لا بد من ان لا يكون تمام المشترك
بينها وبين اخر **قال** او ينتهي الخ **اقول** الظاهر في العبارة ان يقال او ينتهي الى المشترك
يساويه بعض تمام المشترك **قال** وان لم يكن لها جنس الخ **اقول** وذلك بان تتركب الماهية
مثلا من امرين متساويين للماهية فيكون كل واحد منهما فصلا لها فاعتبار اجزاء الماهية
في الجنس والفصل بان يكون بعضها جنسا وبعضها فصلا او يكون لها فصول او سياق ذكر
هذه الماهية **قال** الكلام في الاجزاء الخ **اقول** قد بينا فيما سبق في انه كيف يعم
الجسم النامي من الاجزاء المعدودة مع كونه مركبا **قال** لان السؤال باي شيء هو
انما يطلب به ما يميز الشيء في الجملة **اقول** اذا سئل عن الانسان بماذا شيء وان
المطلوب ما يميزه في الجملة سواء كان مميزا عن جميع ما عداه او عن بعضها وسواء يميزه
تمييزا ذاتيا او عرضيا مع ان يجاب بالفصل ريح في بيانه كان او بعيدا كالناطق والحساس والنامي
وقابل الابعاد وان يجاب بالخاصة ايضا واذا قيل اي شيء هو جوهر كما يصح الجواب بالخاصة وصح
بالفصول المذكورة كلها وكذا اذا قيل اي جوهر هو في ذاته صح الجواب بجميع تلك الفصول واما
اذا قيل اي جسم هو في ذاته لم يصح الجواب الا بما عدا القابل للابعاد واذا قيل اي جسم نام هو في ذاته
لم يصح الجواب بالقابل والنامي ايضا واذا قيل اي حيوان هو في ذاته تعين الناطق للجواب

قال

قال كالماهية الجنس والفصل **اقول** انما مثل هما لامتناع تركيبهما من الجنس والفصل
معلولا لامر يكون الجنس والفصل صناعيا ولا الفصل الاخير فعلا اخيرا فاذا فرض تركيبهما من جزءين وجب
ان يكون تلك الاجزاء متساوية **قال** وانما اعتبر الخ **اقول** اعترض عليه بان هذا غير
العبارة شاملة للمفهومات كلها سواء كانت محققة الوجود او لا فلا يكون تحقق الوجود
مقتضيا تخصيص البحث به فالصواب ان يقال ان الانقسام الى القريب والبعيد لا يتصور في الفصول
المميزة عن المشاركات الوجودية فان الماهية اذا تركبت من امور متساوية كان تمييز كل واحد
منها للماهية كتمييز الاخر لها فلا يكون بعضها قريبا وبعضها بعيدا فلذلك خص اعتبار الانقسام
الى القريب والبعيد بالفصول المميزة عن المشاركات الجنسية ويرد عليه ان الانقسام اليهما متصور
في تلك الفصول ايضا فانا اذا فرضنا ماهية مركبة من جنس وفصلين وفرضنا ذلك الجنس مركبا من امرين
متساويين كان كل واحد من الامرين المتساويين فصلا مميزا لذلك الجنس عن جميع المشاركات
الوجودية ومميزا تلك الماهية عن بعض المشاركات الوجودية فقد وجد احوال الفصول المميزة
عن المشاركات الوجودية مختلفة في التمييز فحينئذ يمكن ان يقال الفصل المميز للماهية عما
يشاركها في الوجود ان ميزها عن جميعها فهو فصل قريب لها وان ميزها عن بعضها فهو
فصل بعيد لها فالاولى الاقتصار على ما ذكره الشارح فان تحقق الوجود يقتضي زيادة الاعتناء فربما
يقتصر في بعض المباحث على ما ذكره فكان معرفة ما عداه على المقايسة به واما التقييدات فالاولى
بها شمول الكل **قال** فانه من مطارح الاذكياء **اقول** يعني ان الاستدلال على امتناع
وجود الماهية المركبة من امرين متساويين مما يلقيه الاذكياء فيما بينهم ويطرحون عليه اطارح
اي هو من المباحث الدقيقة التي يعتني بها الاذكياء ويتعرضون لتقويتها او دفعها او يعني
انه مما يكرح فيه الاذكياء ويتوقع في الغلط كانه مزلقة تزل فيها اقدام اذهانهم والمقصود
الاشارة الى ما في الدليل من الانظار الواقعة عليهما اما الاول فلان يقال لا نسلم وجوب احتياج
بعض اجزاء الماهية الحقيقية الى البعض وانما يجب ذلك في الاجزاء الخارجية المتمايزة في الوجود العيني
واما في الاجزاء المحمولة فلا لان هذه الاجزاء ذهنية لا تمايز بينها في الوجود الخارجي فلعل وان يقال
جاز احتياج كل منهما الى الاخر من جهتين مختلفتين فلا يلزم دور وجاز ان يقال يحتاج احدهما الى
الاخر دون العكس ولا محذور اذ لا يلزم من التساوي في الحد والتساوي في الحقيقة لجواز ان يكونا
متغايرين بالماهية فلا يلزم من الاحتياج من احد الطرفين دون الاخر ترجيح من غير مرجح واما
في الدليل الثاني فلان يقال لا نختار ان احد الجزئين يصدق عليه ذات الجوهر وان الجوهر خارج عنه

Copy generously provided by Sharif University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)